OPEN ACCESS
Journal of Semitic Religions
ISSN (Print): 2958-7514
ISSN (Online): 2958-7522
https://jsrpk.com/index.php/Journal

اختلاف الإمام ابن حزم الظاهري جمهورَ المحدثين في جهالة الراوي من خلال كتابه" المحلى بالآثار".

Difference of Imam Ibn e Hazam Al zahiri with Hadith scholars in ignorance of narrator in his book "Al Muhalla bil Aasaar".

Muhammad Ibrahim

PhD Research Scholar, Department of Hadith & Its Sciences, Faculty of Usuluddin, International Islamic University, Islamabad

Dr. Bashir ul Rehman

Assistant professor, Department of Hadith & Its Sciences, Faculty of Usuluddin, International Islamic University, Islamabad

Abstract:

This paper elaborates the difference between Imam Ibn Hazm and the rest of the community of hadith scholars (Muhadithin) regarding the ignorance of a narrator. This difference has been discussed in different points. One of the significant points is the meaning of ignorance between Hafiz Ibn Hazm and rest of the hadith scholars. The second important point is the comparative study of the judgment of a narrator between Ibn Hazm and other groups of scholars. The third point is to discuss some of the narration which Imam Ibn Hazm has rejected due to the ignorance of the narrators. The fourth vital point is discussion of the fairness and unawareness of a companion of the Prophet. This paper also cast light over some of the names of the companions of the Prophet whom Hafiz Ibn Hazm has termed inactive.

Keywords: Ibn Hazm, Muhadithin, Ignorance of narrator, Difference, Al-Muhalla

.

الخطة الإجمالية للبحث:

يتناول البحث إلى تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما التمهيد، فيشتمل على نقطتين:

النقطة الأولى: ترجمة موجزة للإمام ابن حزم رحمه الله.

النقطة الثانية: التعريف بالكتاب "المحلى بالآثار" ومنزلته العلمية.

المبحث الأول: الجهالة عند الإمام ابن حزم الظاهري، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الجهالة عند جمهور المحدثين رحمهم الله.

المطلب الثاني: الجهالة عند الإمام ابن حزم رحمه الله.

المطلب الثالث: مقارنة بين الإمام ابن حزم وأئمة الحديث في الحكم على الرواة بالجهالة.

المطلب الرابع: الأحاديث التي ردّها الإمام ابن حزم؛ لأن في رواتها مجاهيل في ميزان أهل النقد.

CC BY

المبحث الثاني: الجهالة بالصحابي عند الإمام ابن حزم الظاهري، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عدالة الصحابي.

المطلب الثاني: جهالة الصحابي.

المطلب الثالث: جهالة الصحابي عند الإمام ابن حزم رحمه الله.

المطلب الرابع: أسماء بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين جهّلهم الإمام ابن حزم.

التمهيد:

بعدالحمد لله رب العالمين، فإن الاشتغال بالحديث النبوي- صلى الله عليه وسلم- من أجلّ القربات وأكمل الطاعات، فالسعادة لمن يتعلم الحديث ويفهمه ويعمل به، ويخدمه نشراً وشرحاً.

ولقد أدرك سلفنا الصالحين شرف هذا الموضوع منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، وأدركوا أهميته البالغة، فأفنوا أعمارهم، وبذلوا أغلى ما في وسعهم، وأنفقوا أثمن ما في أيديهم.

وكل ما يتعلق بهذا العلم من الدراسات المتنوعة والبحوث المختلفة قد وفّاه المحدثون الأقدمون حقه من البحث والتحقيق.

وكان الإمام ابن حزم الأندلسي – رحمه الله – من بين أولئك الأعلام الذين كانت لهم مساهمة قوية في مجال الحديث، وهذه الدراسة منصبة في صميمها على اختلاف الحافظ ابن حزم جمهور المحدثين في جهالة الراوي.

النقطة الأولى: ترجمة موجزة لإمام ابن حزم – رحمه الله:

اسمه: هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي اليزيدي[1]، كنيته أبو محمد وشهرته ابن حزم رحمه الله[2].

ولادته: ولد رحمه الله في قرطبة[3] سنة 384هـ (أربع وثمانين وثلاثمائة)...[4] ونشأ في بيت علم ومال وجاه عريض، إذ كان والده أحمد بن سعيد بن حزم من كبراء أهل قرطبة، وزيراً للمنصور بن أبي عامر[5].

رحلاته: رحل في بلاد الأندلس ولم يتجاوزها، إلا إلى القيروان، ولم تكن رحلاته اختيارية عن محض إرادته، وإنما ألجأته الظروف إليها[6].

زهده: وكان من أورع الناس، قال الحميدي عنه: "كان زاهداً في الدنيا"[7].

محنته: وقد امتحن وأوذي وطرد وشرد عن وطنه، وأحرقت كتبه، وكان مصدر محنته صنفين من الناس: صنف الفقهاء وصنف الأمراء[8].

ثناء العلماء عليه: قال الحميدي – رحمه الله: "كان الإمام ابن حزم رحمه الله حافظاً، عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب الكريم والسنة المطهرة، متفنناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه.[9]

مصنفاته: وله مصنفات جليلة حافلة في جملة من العلوم بلغت حوالي الأربعمائة، منها: "المحلى في شرح المجلى"، كلاهما في الفقه، "الإحكام في أصول الأحكام"، "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال"[10].

من شيوخه: عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي، وأبو الحسين الفاسي، ويوسف بن عبد الله محمد بن عبد البر النمري.

من تلاميذه: صاعد بن أحمد التغلبي، والفضل بن علي بن حزم، أبو رافع، ومحمد بن فتوح الحميدي الأندلسي، وغيره ذلك من التلاميذ الأعلام يدل على علو منزلته ورسوخ كعبه في العلم.

وفاته: قيل: توفي رحمه الله 28 من شعبان سنة 456هـ[11]، وقيل: في شهر جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربعمائة. والراجح أن وفاته كانت بعد الخمسين وأربعمائة، فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهراً.[12]

النقطة الثانية: التعريف بالكتاب " المحلى بالآثار" ومنزلته العلمية:

تسمية الكتاب: " المحلى" اتفق المؤرخون من اسمه على هذا واختلفوا فيما بعده من كلمات، فسماه نجم الدين الطرسوسي[13]: "المحلى بالآثار"[14]، وسماه الإمام الذهبي بـ " المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار"[15]، وغير ذلك من الأسماء.

التعريف بالكتاب: المحلى للحاقظ ابن حزم رحمه الله من الكتب المهمة في تراثنا الإسلامي، تحدث عنه القدماء والمعاصرون –رحمهم الله – ثناءً وإعجاباً.

منزلة العلمية: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله[16]: "ما رأيت كتابا مثل المحلى لابن حزم – رحمه الله – وكتاب المغني –"[17][18].

وقال عبد الحي الكتاني رحمه الله: "من لم ير المحلى في الفقه لم ير شيئًا، ولا يتصور جرأة هذا الرجل وإقدامه، وشجاعة قلبه وقلمه، ومبلغ علمه"[19].

فالحاصل إنه يعد من المصادر المهمة في الفقه الإسلامي، وردت فيه روايات كثيرة حفظت لنا فقه الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين ومن جاء بعدهم – رحمهم الله.

المبحث الأول: الجهالة عند الإمام ابن حزم الظاهري:

إن منهج الإمام ابن حزم – رحمه الله – في جهالة الرواة غريب جداً؛ حيث يُجهل كل من لم يعرفه، فالنتيجة الوقوع في كثير من الأخطاء القادحة، فجهل كثيراً من الرواة الثقات، بل وحتى جهّله بعض الصحابة – رضي الله عنهم.

المطلب الأول: الجهالة عند جمهور المحدثين رحمهم الله:

الجهالة لغةً: هي: نقيض العلم، جَهِلَه كَسَمِعَه، جهلاً وجهالةً، والجمع: جُهّالٌ، جهلآء، جُهْلٌ وغير ذلك. والجهل على ثلاثة أنواع:

1. خلو النفس من العلم، هذا هو الأصل.
2. اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه.
3. فعل الشيء بخلاف ما حقّه أن يفعل[20].

اصطلاحاً: قسم أهل الحديث الجهالة إلى أقسام وهي كالتالية:

القسم الأول: مجهول العين: وهو الذي لا يعرف بالعلم في نفسه، ولا يعرف به العلماء، والذي لا يعرف حديثه إلا من جهة راو.[21].

حكم روايته:

القول الأول: لايقبل مطلقاً؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته؟ وهذا اختيار أكثر المحدثين[22].

القول الثاني: يقبل مطلقاً، وهم يشترطون في الراوي الإسلام فقط[23].

القول الثالث: و ان اعتمد عليه**احد من علماء الجرح** فقبل وإلا فلا، وإن روى عنه عدل. وهذا اخيتار ابن القطان[24]، وصححه الحافظ ابن حجر[25]، ولعله أعدل الأقوال.

القول الرابع: أيضًا التفصيل: إن كان الراوي ينقل عن راو عادل مثل: يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، ومالك ... قبل وإلا فلا[26].

القسم الثاني: مجهول الحال: وهو: من روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق[27]. وهو على ضربين:

1. مجهول العدالة ظاهرًا وباطناً.
2. مجهول العدالة باطناً، لا ظاهراً وهو المستور[28].

حكم روايته: اختلف المحدثون في رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

1. عند الجمهور روايته لا تقبل؛ لأن تحقق العدالة شرط في قبول رواية الراوي، ولم تتحقق العدالة فيه[29]. هذا هو القول الراجح عند أئمة الحديث المحققين، لقوة ما استدلوا به.
2. عند بعض العلماء روايته تقبل؛ لأن معرفة عينه تغني عن معرفة عدالته[30].

وأما حكم رواية المستور، ففيها قولان:

1. عند الجمهور، رواية المستور مردودة، ما لم تثبت عدالته؛ لأن الفسق يمنع القبول، ولا يظن عدم فسقه؛ لأنه أمر مغيّب عنا فكيف نقبله؟
2. وعند جماعة من العلماء وهو قول الحنفية وابن حبان، أن رواية المستور مقبولة؛ لأن الناس في أحوالهم على العدالة، حتى يظهر منهم ما يوجب غير ذلك، والإنسان مكلف بالظاهر.

وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يعمل بالظاهر، ويتبرأ من علم الباطن[31]، والراجح أن لا تقبل مطلقاً، ولا تقبل مطلقاً؛ لأن في رواية المستور ونحوها احتمال حتى تستبين حاله وتظهر[32]، والله أعلم.

المطلب الثاني: الجهالة عند الإمام ابن حزم رحمه الله:

لا يقبل الإمام ابن حزم من الأخبار والآثار، إلا ما كان من رواية من عُرف بالعدالة الدينية، والضبط في الرواية؛ وهو يعلّ كل حديث في إسناده راوٍ مجهول، أو غير مشهور بالعدالة أو بالرواية.

كما يظهر من قوله رحمه الله : " وأما المجهول، فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله عزوجل بقبول نذراته، وهي: التفقه في الدين، فلا يحل لنا قبول نذراته، حتى يصح عندنا فقهه في الدين، وحفظه لما ضبط عن ذلك، وبراءة من الفسق"[33].

هذا هو دليله في عدم قبول خبر المجهول؛ لعدم معرفتنا حاله.

والجهالة تنقسم عند الإمام ابن حزم إلى ثلاثة أقسام، وهي: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور.

القسم الأول: مجهول العين:

إن منهج الحافظ ابن حزم في جهالة الراوي غريب؛ حيث يُجهل كل من لم يعرفه. وقد خالف الجهور الذين يقولون: المجهول العين هو من روى عنه راوٍ واحد، وهو قد يكون كذلك؛ لكنه ليس مجهولاً عند الإمام ابن حزم، كما قال: ما نعلم أحداً، عاب عبد الرحمن بن شيبان، بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن بدر، وهذا ليس جرحاً.

فيظهر لنا من هذه العبارة، أن مجهول العين عند ابن حزم هو لا تُعرف عينه عنده. أو يعبر عنه بقوله: " لا يُدرى من هو؟".

النموذج:

سعيد بن عمارة بن صفوان، قال عنه الإمام ابن حزم: " مجهول لا يُدرى من هو؟ "[34].

القسم الثاني: مجهول الحال:

هو من عرفت عينه؛ ولكنه لم تعرف صفته الظاهرة والباطنة، ووصفهم الحافظ ابن حزم بأوصاف متعددة، منها: مجهول الحال، غير معروف، غير مشهور الحال.

النموذج:

سعيد بن إسحاق، قال عنه الإمام ابن حزم: " غير مشهور الحال"[35].

القسم الثالث: المستور:

هم الرواة الذين عرفت صفاته الظاهرة دون الباطنة؛ ويمكن أن ندرجهم تحت مجهول الحال عند بعض أهل الحديث، ووصفهم الإمام ابن حزم بأوصاف متعددة، منها: غير مشهور العدالة، لانعرفه بعدل ولا جرحة.

النموذج:

زكريا بن إبراهيم، قال عنه الحافظ ابن حزم: " لا نعرفه بعدل ولاجرحة"[36].

والإمام ابن حزم يجهل الرواة لأسباب، وهي كالتالية[37]:

السبب الأول: إن الإمام ابن حزم يجهل الراوي بلفظ " مجهول" أو " لا يُدري من هو؟ " فهذا الراوي معروف عند أئمة الحديث؛ ولكن لم يعرفه ابن حزمز

النموذج:

إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، قال عنه الإمام ابن حزم: " مجهول"[38].

لم يعرف ابن حزم هذا الراوي ومع ذلك وثقه أئمة الحديث، كما وثقه الإمام الدار قطني، وابن منده، والحاكم، وتعقب ابن حجر، فقال في ترجمة هذا الراوي: ولم يعرفه ابن حزم، فقال في المحلى: إنه مجهول،

وهذا رمزم ابن حزم، يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع على حقيقة أمره، وعادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: " لانعرفه " أو " لا نعرف حال "...[39].

السبب الثاني: يجهل الإمام ابن حزم أحد الرواة بألفاظ التجهيل، مثل: " مجهول " أو " لا يُدرى من هو؟ " والراوي لم يشتهر بين أئمة الجرح والتعديل، كأن يكون من غير رجال الكتب الستة أو من المتأخرين.

السبب الثالث: إن الإمام ابن حزم قد يجهل راوٍ بأحد ألفاظ التجهيل، وهذا الراوي لم يذكر باسمه، ولم يعرفه ابن حزم، من هو أصلاً.

النموذج:

مولى نافع بن علقمة، قال عنه ابن حزم: " مجهول لم يذكر اسمه، فلا يُدرى من هو؟"[40].

المطلب الثالث: مقارنة بين الإمام ابن حزم وأئمة الحديث في الحكم على الرواة بالجهالة:

إن الإمام ابن حزم وقع في أخطاء كثيرة بسبب قواعده المطّردة في الحكم على الرواة بالجهالة؛ حيث جهّل كثيرا من الرواة المشهورين بل وحتى الثقات، فالنتيجة تضعيف كثير من الأحاديث الصحيحة، وقد تعقب بعض أئمة الحديث النقاد، صنيع الإمام ابن حزم بالنقد في كثير من الرواة الذين جهله.

النموذج:

عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري، قال عنه الإمام ابن حزم: " مجهول "[41].

وخطأ النقاد الإمام ابن حزم في تجهيله لراو المذكور؛ فإنه ثقة مشهور، وثقه الإمام النسائي، وذكره ابن حبان في "

الثقات "، ووثقه الحافظ فقال: " ثقة "[42]، وقال عنه: " وغفل ابن حزم في المحلى، قال: " إنه مجهول لا يُدرى من هو؟ "[43].

المطلب الرابع: الأحاديث التي ردّها الإمام ابن حزم؛ لأن في رواتها مجاهيل في ميزان أهل النقد:

إن الإمام ابن حزم ردّ بعض الأحاديث؛ لأن في رواتها مجاهيل عنده، ووثق أئمة الحديث نفس الرواة، وصححوا الحديث وقبلوها، ورأوها صالحة للعمل.

النموذج:

حديث ا بن ميمون، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، عن رسول الله ، أنه نهى عن الحبوة يوم الجمعة، والإمام يخطب"[44].

فرد الإمام ابن حزم هذا الحديث؛ لأجل راويه أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون؛ فقال: " ... وأبو مرحوم هذا مجهول، لم يرو عنه أحد نعلمه، إلا سعيد بن أبي أيوب"[45].

قد أخطأ الإمام ابن حزم في تضعيف هذا الحديث؛ حيث خالف أئمة النقد والحديث في تجهيل الراوي

"أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون" وهو ليس بمجهول، بل هو معروف، روى عنه: نافع بن يزيد، وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، وعياش بن علقمة بن عقبة الحضرمي[46].

قال الحافظ ابن حجر عنه: " صدوق زاهد"[47]، وذكره ابن حبان في الثقات[48].

وأئمة النقد صححوا الحديث، فقد حسنه الإمام الترمذي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي رحمهم الله.

أكتفي بهذا النموذج فقط، وإلا فإن هناك أحاديث كثيرة ضعفها الإمام ابن حزم بسبب جهالة أحد رواتها، وإن كانوا من الثقات.

المبحث الثاني: الجهالة بالصحابي عند الإمام ابن حزم الظاهري:

إن رأي الإمام ابن حزم في عدالة الصحابة كرأي جماهير العلماء وهو أن الصحابة كلهم عدول، ويجب توقيرهم؛ لكن الحديث الذي قال فيه راويه: " حدثني رجل من الصحابة، أو عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم،" غير مقبول، إلا حتى يسميه، ويكون معلوما بالصحبة؛ لأنه كُذب على النبي عليه **السلام** وهو حيّ، وكان في عصر الصحابة منافقون ومرتدون.

المطلب الأول: عدالة الصحابي:

1. **تعريف الصحابي:**

لغة: صَحِبَ يَصْحَبُ، صُحْبةً، واستَصحبه: دعاه إلى الصحبة، دون اشتراط الاستمرار طويلاً[49].

أصطلاحاً: هو: " من لقي النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – مؤمناً به ومات على ذلك"[50].

وقال الإمام النووي: "الصحابي هو :كل مسلم، رأى النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – ولو لحظة "[51].

2. **عدالة الصحابة:**

عند أهل السنة والجماعة، الصحابة كلهم عدول؛ لتعديل الله تعالى ورسوله لهم، ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة قليلة من أهل البدع والضلال.

قال الخطيب: عدالة الصحابة ثابتة بكتاب الله بحيث اخبرالله عن طهارتهم لهم،[52].

وذكر آيات من الكتاب الكريم، منها: "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ"[53]. كما استدل جمهور العلماء بأدلة من السنة المطهرة، تظهر عدالة الصحابة رضي الله عنهم، منها: قوله – صلى الله عليه وآله وسلم: " لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي –رضي الله عنهم، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ"[54].

وغيرها من الآيات والأحاديث التي تدل على عدالتهم، كما قال الخطيب: ... أنهم أفضل جميع المعدلين والمزكين...[55].

ونقل الحافظ ابن عبد البر إجماع أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم[56].

فالصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول بتعديل الله ورسوله، وبإجماع أهل السنة والجماعة، في ضوء الأدلة القطعية المستفيضة التي لا تدع لنا مجالاً للشك في عدالتهم.

المطلب الثاني: جهالة الصحابي:

1. **معنى جهالة الصحابي:**

وهي: " أن يقول الراوي التابعي، عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم" أو " حدثني رجل، من أصحاب النبي، ولا يسميه[57].

2. **حجية الحديث الذي أبهم فيه اسم الصحابي رضي الله عنه:**

ذهب المحدثون إلى قبول الحديث الذي أبهم فيه اسم الصحابي؛ لأن العلة في ردّ الحديث المرسل، هي: الجهل بعدالة الراوي، وهذا منتف في حق الصحابة؛ لأنهم كلهم عدول، ولا تضر الجهالة بهم.

وقد ذكر الإمام البخاري عن الحميدي، قوله: " إذا صح الإسناد عن الثقات، إلى رجل من أصحاب النبي – صلى الله عليه وآله وسلم، فهو حجة، وإن لم يسم ذلك الرجل.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله – الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله – إذا قال رجل من التابعين: حدثنى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يسمه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم"[58].

هذه الأقوال عن الأئمة الفحول، تدل على قبول هذا النوع من المراسيل، ووجوب العمل بحديثهم؛ لعدالة الصحابة

رضي الله عنهم. ويرى بعض العلماء ضرورة، أن يكون التابعي ممن يعرف الصحابة على حقيقتهم، لا مجرد ظن.

المطلب الثالث: جهالة الصحابي عند الإمام ابن حزم رحمه الله:

قد ذهب الإمام ابن حزم إلى ما اتفق عليه جماهير العلماء وهو أن الصحابة كلهم عدول، ويجب توقيرهم؛ حيث يقول: أما الصحابة، فهو كل من جالس النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولو ساعة، وسمع منه، ولو كلمة فما فوقها، أو شاهد منه — صلى الله عليه وآله وسلم – أمراً يعيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقهم، واشتهر حتى ماتوا على ذلك ... وجلسة من الواحد منهم مع النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من عبادة أحدنا دهره كله[59].

هذا هو المنهج الإمام ابن حزم في إثبات الصحبة هي لا تنفصل عن العدالة.

والحديث الذي قال فيه راويه: " حدثني رجل من الصحابة، أو عن رجل من أصحاب النبي ،" غير مقبول، إلا حتى يسميه، ويكون معلوما بالصحبة؛ لأنه كُذب على النبي وهو حيّ، وكان في عصر الصحابة منافقون ومرتدون.

وقد ارتدّ قوم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام كالأشعث بن قيس، وعيينة بن حصن ... ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف، فلأي معنى يسكت عن تسميته؟ لو كان ممن حمدت صحبته، ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين: إما أنه لم يعرف من هو؟ ولا عرف صحة دعواه الصحبة، أو لأنه كأن من بعض من ذكرنا[60].

فقول التابعي: حدثني من أصحاب النبي ليس دليلا عند ابن حزم على إثبات الصحبة، ولا يقبل خبر الصحابي المبهم، حتى يُعرف، ويسم عنده؛ ولكن يقال ردا على الحافظ ابن حزم:

1. إذا سكت التابعي عن تسمية الصحابي، إما أنه لم يعرف من هذا الذي سكت عنه؟ وربما هو ليس صحابي، فإذا كان هذا الراوي التابعي ثقة فلا يمكن أن يقال مثل هذا في حقه إنه لا يعرف أن هذا صحابي أم لا؟ ولا يقال: إن هذا الصحابي ربما يكون منافقاً أو مرتداً، خاصة إذا كان هذا التابعي ثقة ثبت، بخلاف التابعي الضعيف، هذا أصلا يضعف الحديث من جهته هو، فضلا عن الصحابي الذي أبهم اسمه[61].
2. هل تثبت صحبة بقول التابعي: " هذا صحابي" أم لا؟

الراجح هو ثبوت الصحبة، كما فهم من قول الحافظ ابن حجر: " أولاً ان ثبت بطريق التواتر، أن هذا صحابي وهكذا بسبب الشهرة ولاستفاضة ، أو أن يخبر الصحابى عن أحد بأنه من الصحابة رضي الله عنهم أو أن يخبر التابعي عن أحد بأنه من الصحابة،يكفي هنا تزكية واحد وهذا هو الراجح"[62].

وإذا ثبتت الصحبة عن طريق التابعي، فجهالة الصحابي لا تضر، إذا أبهم في الإسناد[63].

وخالف الإمام ابن حزم لهذا، وضعف كثيرا من الأحاديث؛ لعلة جهالة اسم الراوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

النموذج:

قال الحافظ ابن حزم: " واحتج من حد الغنى بأربعين درهماً، بما رويناه من طريق مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء عن شخص من بني أسد، أنه سمع رسول الله يقول: " من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافا"[64].

قال الإمام ابن حزم: " الأول عمن لم يسم، ولا يُدرى صحت صحبته أم لا؟ "[65].

لكن أخطأ الإمام ابن حزم في هذا الحديث:

1. هذا الحديث مروي عن صحابي الذي لم يسم، وجهالة الصحابي لا تضر.
2. هذا الحديث صحيح ثابت، صححه عدد من أئمة الحديث، وقد ورد من طرق أخرى كثيرة[66].

وإذا ظهر لابن حزم أن هذا صحابي، ولو بقرينة، فيقبل الحديث وإن لم يسم فيه هذا الصحابي الذي روى الحديث.

النموذج:

قال الحافظ ابن حزم: " حدثنا عبد الله بن ربيع...عن جعفر بن أبي وحشية، عن أبي عمير بن أنس بن مالك، عن عمومة له من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم: " أن ركبا جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس... الحديث[67].

قال الإمام ابن حزم: " هذا مسند، صحيح، وأبو عمير مقطوع على أنه لا يخفى عليه من أعمامه من صحة صحبته، ويكون هذا على من يمكن أن يخفى عليه هذا، والصحابة كلهم عدول[68].

فإذا ظهرت قرينة تدل على أن هذا الراوي من الصحابة قبله، وإلا فيبقى على أصله وهو رد مثل هذا النوع من الأحاديث التي يقال فيها: حدثني رجل من أصحاب النبي.

وقال بعض الباحثين: إن الإمام ابن حزم بهذا خالف قاعدته في الباب، وسلك منهج المحدثين؛ ولكن في الحقيقة هو لم يخالف قاعدته، بل لدلالة القرائن ثبتت صحبته[69].

المطلب الرابع: أسماء بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين جهّلهم الإمام ابن حزم:

إن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جهّلهم الإمام ابن حزم، رغم ممن اتفق أئمة الحديث على أنهم من الصحابة.

النموذج الأول:

رافع بن سنان الأنصاري، قال الحافظ ابن حزم عنه: " مجهول"[70].

قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني: " صحابي له حديث مختلف في إسناده "[71].

النموذج الثاني:

كعب بن مرة البهزي، قال عنه الإمام ابن حزم: " مجهول "[72].

قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني: " صحابي سكن البصرة، ثم الأردن "[73].

النموذج الثالث:

عُجير بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب، قال عنه العلامة ابن حزم: " مجهول "[74].

قال عنه الإمام ابن حجر العسقلاني:" صحابي، من مشايخ قريش، وكان ممن بعثه عمر؛ لتجديد أعلام الحرم"[75].

الخاتمة:

أنسخ في ختام البحث النتائج، والتوصيات.

نتائج البحث:

1. الصحابة كلهم عدول؛ لتعديل الله ولرسوله، وهم: كل من لقي النبي عليه السلام، ولو ساعة، مؤمناً به، ومات على الإسلام.
2. إن منهج الإمام ابن حزم في جهالة الرواة غريب جدا؛ حيث يُجهل كل من لم يعرفه، فالنتيجة الوقوع في كثير من الأخطاء القادحة، فجهل كثيراً من الرواة الثقات، بل وحتى جهّله بعض الصحابة.
3. الحديث الذي أبهم اسم الصحابي في الإسناد، مقبول عند جمهور المحدثين؛ لأن جهالة الصحابي، لا تضر، بخلاف ابن حزم؛ فإنه يرده لجهالة الراوي.
4. الحديث الذي أبهم فيه اسم الصحابي، وظهرت القرينة ترجح في الغالب أن هذا الراوي صحابي، فيقبل الإمام ابن حزم.
5. من إفراط الإمام ابن حزم في تجهيل الرواة، فجهل عدد من الصحابة ممن اتفق المحدثون على أنهم من الصحابة.

التوصيات:

1. أوصي القارئين بقراءة كتب الإمام ابن حزم؛ فإنه بحر العلوم لا ساحل له، وكتبه مملوءة من العلوم المتنوعة.
2. للإمام ابن حزم العديد من المؤلفات الحديثية، فيحسن البحث عنها، وتحقيقها، وإبراز ما فيها من العلوم.
3. ضرورة الاشتغال بعلم فقه الحديث؛ لأنه وصيلة استنباط الأحكام من النصوص.

الهوامش:

[1]. ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي: (صـ: 449).

[2]. ينظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، (184/18)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة: 1406هـ - 1986م.

[3]. قرطبة: قاعدة الأندلس وأم مدائنها، ومستقر خلافة الأمويين، ومات فيها أعلام العلماء وسادات الفضلاء. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحِميري، (1/ 456- 459)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، الطبعة الثانية: 1980م.

[4]. ينظر: سير أعلام النبلاء، (211/18).

[5]. هو: عبد الرحمن بن محمد المنصور ويلقب بشنجول: حاجب هشام بن المستنصر الحكم بقرطبة، وآخر العامريين، ولي الحجابة بعد وفاة أخيه المظفر – عبد الملك – سنة (399هـ). وتلقب بالناصر ثم بالمأمون، توفي: سنة 400هـ - 1010م. ينظر: الأعلام، للزِرِكْلي، (325/3)، (د.ت).

[6]. انظر: طوق الحمامة للإمام ابن حزم (صـ: 153).

[7]. ينظر: جذوة المقتبس، (ص: 291).

[8]. ينظر: ابن حزم حياته وعصره لأبي زهرة (صـ: 38)، ترجمة أحمد شاكر في المحلى (17/1).

[9]. ينظر: جذوة المقتبس، صـ: (290).

[10]. ينظر: الموافقات، لإبراهيم الغرناطي،(95/1)، تحقيق: أبو عبيدة، دار ابن عفان، 1997م.

[11]. ومنت ليشم: هي قرية من أعمال لبلة، وكانت ملكاً لابن حزم، وكان يتردد عليها. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أبي بكر بن خلكان، (89/3)، تحقيق: إحسان علي، دار صادر ، بيروت. (د.ت).

[12]. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لإبي الفلاح عبد الحي، المعروف بابن العماد الحنبلي – رحمه الله، (299/3)، دار الفكر، بيروت– الطبعة الأولى: 1399هـ. 1979م، ومعجم البلدان (240/12).

[13]. هو: أحمد بن علي الطرطوسي، نزل له أبوه عن القضاء بدمشق وتوفي – رحمه الله – سنة ثمان وخمسين وسبع مائة، (758هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء (ـ 82)، مكتبة مير محمد باكستان، (د.ت).

[14] – ينظر: تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، لإبراهيم الطرطوسي الحنفي، (صـ: 86)، تحقيق: عبد الكريم محمد الحمداوي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية: (د.ت).

[15] – ينظر: سير أعلام النبلاء: (194/18).

[16]. هو: سلطان العلماء، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي، توفي رحمه الله سنة 660هـ. ينظر: طبقات الشافعية، للسبكي، (209/8)، والوافي بالوفيات، للصفدي، (594/1).

[17]. هو: أبو محمد المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، موفق الدين، الحنبلي المجتهد، صاحب المغني والكافي وغيرها، توفي سنة 620هـ. ينظر: طبقات الحنابلة، (281/3).

[18]. ينظر: سير أعلام النبلاء، (193/18)، ولسان الميزان لابن حجر، (242/4).

[19]. ينظر: المصدر السابق، (3/1).

[20] – تاج العروس لأبي الفيض، مرتضى الزبيدي، (255/28)، تحقيق: جماعة من المحققين، (د.ت)، والمفردات في غريب القرآن، للإمام الراغب الأصبهاني، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مصر، 1381هـ، مادة: جهل.

[21] . الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي، (صـ: 88)، تحقيق: السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، (د.ت).

[22] . تدريب الراوي، السيوطي، (صـ: 158 – 159)، تحقيق: عبد الوهاب الرياض، (د.ت).

[23] . المصدر السابق، (صـ: 159)، وابن الصلاح، (صـ: 144).

[24] . هو: أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المعروف بابن القطان، وكان من أحفظ الناس لرجال الحديث، توفي رحمه الله سنة 628هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (307/22).

[25] . النكت على نزهة النظر لابن حجر، (صـ: 135).

[26] . ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، (185/2)، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة السلفية – بالمدينة المنورة، (د.ت).

[27] . النكت، (صـ: 135-136).

[28] . تدريب الراوي، (صـ: 158).

[29] . فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين، السخاوي، (351/1 – 352)، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى: 1403هـ.

[30] . المصدر السابق، (351/1 -352).

[31] . ينظر: تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة، لعبد الكريم الخضير، (صـ: 88)، الروض الباسم لابن الوزير اليماني، إدارة الطبعة المنيرية – مصر، (151/1).

[32] ينظر: النكت، (صـ: 136).

[33] . المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (51/1)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ت).

[34] . المحلى، (108/10).

[35] . المصدر السابق، (222/12).

[36] . المصدر السابق، (421/7).

[37] . المصدر السابق، (208/8).

[38] . المصدر السابق، (296/9).

[39] . لسان الميزان، لابن حجر، (337/1)، تحقيق: علي محمد و عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1996م.

[40] . المحلى، (47/9).

[41] . المصدر السابق، (348/8).

[42] . تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (صـ: 409)، الرقم: 4844، دار الرشيد، حلب، الطبعة الأولى: 1406هـ.

[43] . تهذيب التهذيب، (209/3).

[44] . الحديث أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الاحتباء والإمام يخطب، الرقم: (1110)، والإمام الترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب، الرقم: (514)، قال الإمام الترمذي: " حديث حسن"، والحاكم في المستدرك، الرقم: (1070)، وقال: " صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الإمام الذهبي.

[45] . المحلى، (67/5).

[46] . تهذيب الكمال، للحافظ جمال الدين المزي، (496/4)، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: ذ4ذ8هـ - 1998م.

[47] . تقريب التهذيب، برقم: (4059).

[48] . الثقات، لأبن حبان، (134/7)، تحقيق: شرف الدين أحمد، بيروت (د.ت).

[49] . تاج العروس، للزبيدي، (186/3)، ومنهج النقد، نور الدين عتر، (صـ: 116).

[50] . النكت، (صـ: 149)، و- التقييد والإيضاح، (صـ: 229).

[51] . تدريب الراوي، (صـ: 281).

[52] . الكفاية، (صـ: 46)، بتصرف يسير.

[53] . المائدة : 119، التوبة : 100، المجادلة : 22، البينة : 8.

[54] . الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، " لو كنت متخذا خليلا" رقم: (3673)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب تحريم سب الصحابة، رقم: (2540).

[55] . الكفاية، (صـ: 49).

[56] . الاستيعاب، (صـ: 19)، تحقيق: على محمد، بيروت- لبنان: 1412هـ .

[57] . تدريب الراوي، (صـ: 101).

[58] . توضيح الأفكار، للصنعاني، (272/2).

[59] . الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، (89/5)، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى:

1404هـ.

[60] . المصدر السابق، (144/2). بتصرف يسير.

[61] . المسائل الحديثية التي خالف فيها ابن حزم جمهور المحدثين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، حمزة بوروبة، إشراف، أ.د. مصطفى حميداتو، العام الدراسي: 1431هـ/1432هـ - 2010م/2011م. (صـ: 150-151).

[62] . الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر، (9/1)، تحقيق: خيري سعيد، المكتبة التوفيقية.

[63] . تدريب الراوي، (صـ: 283).

[64] . المحلى، (6م152 – 153)، والحديث اخرجه الإمام أبي داؤد في سننه، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى، (511/1)، برقم: (1627)، والإمام النسائي في السنن الكبرى، (789/3، برقم: (2388)، والإمام مالك في الموطأ، باب التعفف في المسألة، برقم: 1884.

[65] . المصدر السابق، (153/6).

[66] . راجع: صحيح سنن أبي داود للشيخ الألباني، (330/5)، برقم: 1439، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.

[67] . المحلى، (92/5)، والحديث أخرجه الإمام أبو داود في سننه، باب صلاة العيدين، برقم: 1157.

[68] . المصدر السابق، (92/5).

[69] . الإمام أبو محمد وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها، صالح عومار، (394-395).

[70] . المحلى، (327/10).

[71] . تقريب التهذيب، رقم: (1865).

[72] . المحلى، (33/3).

[73] . تقريب التهذيب، رقم: (5650).

[74] . المحلى، (326/10).

[75] . تقريب التهذيب، رقم: (4536).